

السيد الأستاذ /

رئيس مجلس الإدارة

بنك

تحية طيبة وبعد،،

فى ضوء الدور الريادى الذى يقوم به البنك المركزى المصرى والقطاع المصرفى لدعم الاقتصاد القومى وتنمية وتنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة، ونظراً لما يمثله قطاع السياحة من أهمية وركيزة من ركائز الاقتصاد حيث يعتبر مساهماً رئيسياً فى الدخل القومى ومورداً أساسياً للنقد الأجنبى، هذا ونظراً للظروف الراهنة والأزمة التى يمر بها القطاع، فقد ارتأى البنك المركزى المصرى ضرورة وضع آلية لاحتواء تلك الأزمة وتوجيه البنوك للتعامل معها فى الوقت الحالى.

وبناءً على ما تقدم فقد قرر البنك المركزى المصرى إصدار مبادرة لدعم قطاع السياحة وبالأخص التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء بغرض تمويل الأنشطة التالية:

- فنادق الإقامة والمشروعات السياحية (باستثناء تلك المقامة بغرض البيع)،
- خدمات وكالات السفر والحجز والرحلات السياحية،
- النقل السياحى البرى،
- المطاعم والمشروبات والأنشطة الترفيهية فى المناطق السياحية،

ويشمل ما سبق العملاء المنتظمين وغير المنتظمين باستثناء بعض فئات العملاء الواردة بقرار مجلس إدارة البنك المركزى المصرى بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣ يناير ٢٠١٢ على سبيل الحصر: عملاء أعدمت مديونياتهم دون إبراء ذمة، العملاء المتوقعين عن السداد وعملاء الإجراءات القضائية، وذلك ما لم يتفق العملاء فى أى من الحالات السابقة مع البنوك الدائنة على إبرام تسوية أو جدولة.

ونورد فيما يلى الإطار العام لتلك المبادرة متمثلة فى محددات استرشادية تقوم البنوك من خلالها بدراسة كل حالة على حدى واتخاذ القرار المناسب بشأنها على النحو التالى:

١. **منح فترة سماح بحد أقصى عام من تاريخه**، يتم خلالها ترحيل جميع الاستحقاقات القائمة (عن تسهيلات طويلة الأجل و/أو قصيرة الأجل و/أو الجاري مدين)، فضلا عن رسملة عائد التسهيلات على أصل الدين وعدم حساب فوائد تأخير على الأقساط المؤجلة، وفي جميع الأحوال يُراعى ما يلي:
 - أ. عدم اعتبار التسهيلات المنتظمة - وفقاً لما هو مدرج بسجلات البنوك في تاريخه - غير منتظمة طوال فترة السماح.
 - ب. يُسمح للبنوك بإعادة تصنيف العملاء الذين تم إدراجهم ضمن فئة العملاء غير المنتظمين بأثر رجعي اعتباراً من أول يناير ٢٠١٣ وما يترتب على ذلك من رد العوائد الهامشية.
 - ج. عدم المساس بالمخصصات القائمة على أن يكون لكل بنك الحرية في تكوين المخصصات اللازمة وتجنيب العوائد لمدة تزيد عن ٣ شهور خلال فترة السماح واتخاذ ما يلزم من إجراءات وفقاً لما يترأى للبنك.
٢. تعتبر فترة السماح المحددة أعلاه **فترة إضافية على المهلة المتبقية المقررة** لدرجة الجدارة الائتمانية للفئة رقم ٧ مخاطر تحتاج لعناية خاصة / Watch List (٩ شهور) وذلك وفقاً لأسس تقييم الجدارة وتكوين المخصصات.
٣. لا يُعتد بالجدولة التي تتم خلال فترة السماح في إطار الإدراج ضمن عملاء التسويات^١.
٤. تخفيض سعر العائد دون الالتزام بحد أدنى، **ودون إدراج العميل ضمن عملاء التسويات**^١ في حالة انخفاض التسعير عن سعر الائتمان والخصم، وذلك بحد أقصى عامين من تاريخه.
٥. في حالة قيام البنك بمنح عملاء غير منتظمين - **يرى البنك جدوى من تعويمهم** - تسهيلات ائتمانية جديدة يمكن حساب المخصص المكون للحد الجديد بواقع ٥% وذلك خلال فترة السماح مع مراعاة الالتزام بأسس حساب الاضمحلال وفقاً لقواعد أعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس.
٦. **يُمكن التنسيق بين البنوك المقرضة لذات العميل** في مجال تطبيق المبادرة على أن يتم ذلك تحت إشراف البنك صاحب أكبر مديونية.

هذا وفي حالة قيام البنوك بتطبيق أي مما سبق، يجب مراعاة ما يلي:

- أ- دراسة موقف كل عميل على حدى أخذاً في الاعتبار تأثير الأزمة الحالية في قدرة العملاء على السداد وجودة الائتمان الممنوح لهم ودراسة التدفقات النقدية المستقبلية لتغطية خدمة الدين.
- ب- إجراء اختبارات حساسية (Sensitivity Analysis) ووضع خطط بديلة لمواجهة السيناريوهات المحتملة والحد من المخاطر المصاحبة لها.
- ج- إمكانية إعادة هيكلة بعض التسهيلات بغرض مد فترة السداد وتخفيف أعباء العملاء^٢.

^١ قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣ يناير ٢٠١٢ بشأن تعديل القواعد المنظمة لنظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي المصري (المادة الأولى / أولاً / بند ٥ و ٨)

تسري المحددات الاسترشادية الواردة في هذا القرار اعتباراً من تاريخه مع الالتزام التام بقرار مجلس إدارة البنك المركزي بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤ مايو ٢٠٠٥ الخاص بقواعد أسس تقييم الجدارة الائتمانية وتكوين المخصصات وقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣ يناير ٢٠١٢ بشأن تعديل القواعد المنظمة لنظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي المصري، وذلك بعد انقضاء فترة السماح.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

هشام رامز عبد الحافظ

^٢ بما لا يتعارض مع ضوابط منح الائتمان الصادرة عن البنك المركزي المصري وسياسة البنك الداخلية.